

تقرير المراجعين المستقلين

إلى السادة / المساهمين في شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني - شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (بشار إليها بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية).

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤولياتنا، بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجعين حول مراجعة القوائم المالية. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. نعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، وفقاً لحكمنا المهني، لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند إبداء رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية تناول مراجعتنا لهذه الأمور في ذلك السياق:

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة الأمر في عملية المراجعة
تقييم مطلوبات المطالبات النهائية الناتجة من عقود التأمين	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية: <ul style="list-style-type: none"> • بفهم وتقييم واختبار الضوابط الرئيسية حول معالجة المطالبات وعمليات تكوين المخصصات. • بتقييم كفاءة وقدرة وموضوعية خبير الإدارة بناءً على مؤهلاته المهنية وخبراته وتقييم مدى استقلاله. • إجراء اختبارات جوهرية للمبالغ المسجلة لعينة من المطالبات التي تم الإبلاغ عنها والمدفوعة، بما ذلك مقارنة مبالغ المطالبات تحت التسوية مع المستندات المؤيدة المناسبة لتقييم صحة تقييم احتياطات المطالبات تحت التسوية.

تقرير المراجعين المستقلين حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)
إلى السادة / المساهمين في شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية: (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة الأمر في عملية المراجعة
<p>يتضمن تقدير المطلوبات من عقود التأمين درجة عالية من ممارسة الأحكام. إن المطلوبات تم تقديرها بناءً على أفضل تقدير للتكلفة النهائية لكل المطالبات المتكبدة ولم يتم تسويتها حتى تاريخ محدد، سواءً تم الإبلاغ عنها أم لا، بالإضافة إلى تكاليف معالجة المطالبات المتعلقة بها.</p> <p>تستخدم الشركة بصورة أساسية خبير اكتواري خارجي ("خبير الإدارة") ليقدم لها تقدير لتلك المطلوبات. يتم استخدام نطاق واسع من الطرق لتحديد هذه المخصصات والتي تستند على الافتراضات الظاهرية والضمنية المتعلقة بمبلغ التسوية المتوقعة وأنماط تسوية المطالبات.</p> <p>نظرًا لعدم التأكد من التقدير وعدم الموضوعية بما في ذلك حالات عدم التأكد بسبب جائحة كوفيد ١٩ التي تدخل في تقييم مطلوبات المطالبات النهائية الناتجة عن عقود التأمين، فقد اعتبرنا ذلك من أمر مراجعة رئيسي.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الأيضاحين ٢ و ٣ حول القوائم المالية الذي يوضح منهجية التقييم المستخدمة من قبل الشركة والأحكام والتقديرات الهامة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> الحصول على دليل مراجعة كافٍ لتقييم نزاهة وسلامة البيانات المستخدمة كمدخلات في التقييمات الاكتوارية، واختبارها على أساس العينة، ودقة بيانات المطالبات الأساسية المستخدمة من قبل خبير الإدارة عند تقدير المطالبات المتكبدة والتي لم يتم الإبلاغ عنها من خلال مقارنتها مع السجلات المحاسبية وغيرها. ولغرض التأكد من منهجيات الإدارة وافترضاها، قمنا بالاستعانة بالخبير الداخلي (الاكتواري) لدينا في فهم وتقييم الممارسات الاكتوارية للشركة والمخصصات المكونة. وحصلنا على قناعة حول التقرير الاكتواري الصادر من قبل خبير الإدارة، وذلك من خلال القيام بما يلي: <ol style="list-style-type: none"> (١) تقييم ما إذا كانت المنهجيات الاكتوارية للشركة تتماشى مع الممارسات الاكتوارية المتعارف عليها ومع السنوات السابقة. حصلنا على تفسيرات كافية من الإدارة عن أية اختلافات جوهرية. (٢) تقييم الافتراضات الاكتوارية الرئيسية بما في ذلك نسب المطالبات، والتكرار المتوقع وقوة المطالبات. لقد تأكدنا من هذه الافتراضات من خلال مقارنتها مع توقعاتنا بناءً على الخبرة التاريخية للشركة والاتجاهات الحالية ومعرفتنا بقطاع التأمين، و (٣) فحص مدى ملاءمة طرق ومنهجية الاحتساب مع الافتراضات المستخدمة وتحليل الحساسية المنفذة. تقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة في الشركة ("أعضاء مجلس الإدارة") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي لعام ٢٠٢٠، ولا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجعين حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تكون متاحة لنا، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة المعلومات الأخرى أنها تحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

تقرير المراجعين المستقلين حول مراجعة القوائم المالية (تمتة)
إلى السادة / المساهمين في شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه أعضاء مجلس الإدارة ضرورياً ليتمكنوا من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو أعضاء مجلس الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجعين حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجعين الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها أعضاء مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجعين المستقلين (تتمة)
إلى السادة / المساهمين في شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني
(شركة مساهمة سعودية)
مسؤوليات المراجعين حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحكومة بياناً نوضح فيه أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وسبل الحماية لها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع النظم أو اللوائح الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

البسام وشركاه
محاسبون قانونيون
ص. ب ٦٩٦٥٨
الرياض ١١٥٥٧
المملكة العربية السعودية

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٣٧



التاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١
الموافق ١٨ شعبان ١٤٤٢ هـ

برايس وترهاوس كوبرز
ص. ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية
علي حسن البصري
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٠٩

